اسم المصدر: الحياة

التاريـــخ: 16-11-2008 | رقم العـدد: 16662 | رقم الصفحة: 1 | مسلسـل: 1 | رقم القصاصة: 1

الملك عبدالله : العولمة غير المنضبطة وخلل الرقابة على القطاعات المالية أسهما في الانتشار السريع للأزمة

"اعلان واشنطن" يتبنى خطة عمل لمنع تكرار الأزمات والإنهيار المالي

□ واشنطن، لندن - «الحياة»

■ تختبر اسـواق المال الدولية غداً الإثنين جدية قرار قمة «مجموعة العشرين» او «اعلان واشنطن» الـذي تبنى خطة عمل لمنـع تكرار الأزمـات والانهيار المالـي. وحض الاعلان، وفق المسـودة التي وُزعت على الصحافـة قبيل صدور البيان الختامـي في سـاعة متقدمة ليل امس، الحكومـات على زيادة الانفاق وتسـهيل الاقـراض وخفض الضرائـب لتعزيز النمو وشدد على دور المصارف المركزية في فرض رقابة افضل على نشـاطات المؤسسات المالية و«استشـعار الاخطار» والتعاون مـا بينها وتبـادل المعلومات المالية مـن دون فرض اجراءات جماعيـة قد تُعتبر تدخلاً في اقتصاد السـوق. وتمنى الرئيس جورج بوش ان يُنفذ الاعلان بحذافيره بصورة افضل مما جرى عند التقـاط الصـورة التذكارية امام مدخل متحف واشـنطن الذي تعرقل بسـبب تاخر رئيسة الارجنتين عن الموعد. وشدد خادم الحرمين الشـريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز على ان «العولمة غير المنضبطـة وخلل الرقابة على القطاعات المالية أسهما في الانتشار السريع للأزمة».

وبحسـب المراقبين، خلصت القمة الى رسـم خارطة طريق تتبنى سلسـلة مبادئ وتوصيات لزيادة التنسـيق بين الدول الأعضاء في الرد علـى الأزمة وتفادي نكبات مماثلة، كما تبنت زيادة الرقابة انما مع رفض «الوسائل الحمائية» على المؤسسات المالية وتحديد جدول زمني أقصـاه ٣١ آذار (مارس) المقبل للخروج باجراءات ملموسـة للقمـة المقبلة المتوقع عقدها في ذلك الوقت. وبعد تسلم الرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما.

وخرجت القمة بوثيقتيـن بقع كل منها في خمس صفحات. الأولى هي البيان الختامي، والثانية هي خطة عمل وتوصيات قيد التحضير. وتبنى البيان خمسـة مبادئ تمثل حلا وسـطا بين الأوروبيين والاميركيين.

والمبادئ الخمسـة التي تبناها البيـان، هي تعزيز الرقابة

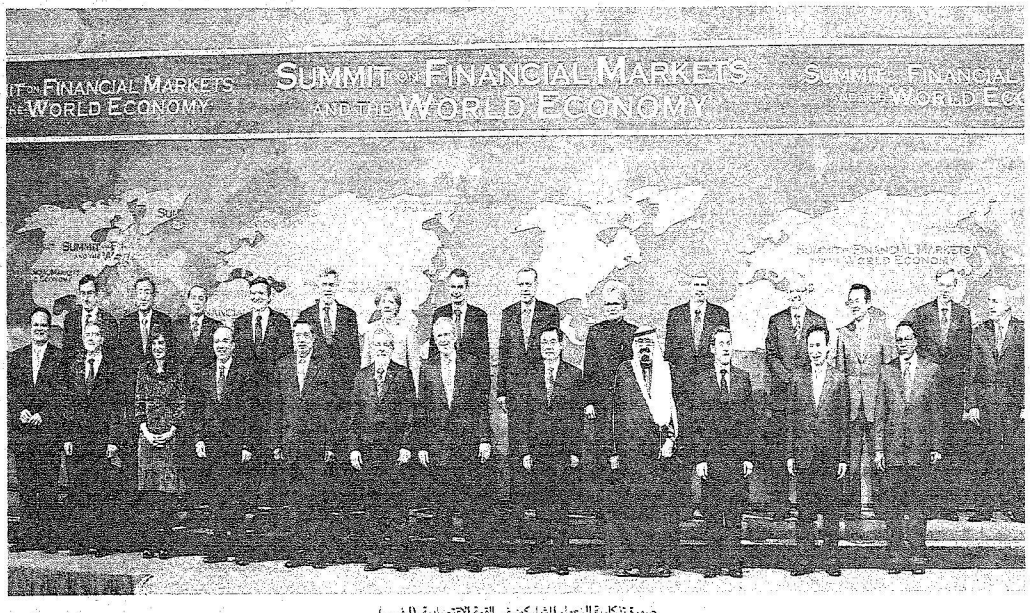

صورة تذكارية للزعماء المشاركين في القمة الاقتصادية. (أ ف ب)

اسم المصدر: الحياة

التاريخ: 16-11-2008 رقم العدد: 16662 رقم الصفحة: 6 مسلسل: 1 رقم القصاصة: 2

المالية على عمل السوق وكبار المصارف العالمية، وتنسيق الردود على الأزمات الاقتصادية وعلى مستوى عالمي من دون تبني اطلاق خطط انقاذ بشكل متواز وترك هذا الخيار للجهات المحلية، وتحديث النظام العالمي وضمان الشفافية واصلاح المؤسسات المالية التي تم انشاؤها عقب اتفاق «بريتون وودز» العام ١٩٤٤، ورفض الاجراءات الحمائية وهو ما ركز عليه الجانب الأميركي والرئيس بوش في خطابه أمس.

أما الوثيقة الثانية والتي جاءت على شكل خطة عمل، فتبنت سلسلة توصيات أبرزها تكليف وزراء مالية دول مجموعة العشرين بوضع خطط ملموسة وعرضها على القمة المرتقبة في الربيع المقبل. وتتحدث التوصيات عن تعاون أكبر على الصعيد المالي والضريبي ولناحية الفائدة، حتى من دول تعتبر «جنة ضريبية» مثل باهاماس أو موناكو.ودعت الى ضمان شفافية في السوق الثانوي واعادة تقويم الاجراءات الحكومية وتحسين موارد المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي.

وكان الرئيس جورج بوش الذي استضاف قادة المجموعة في البيت الأبيض ليل الجمعة، حذر من «الحمائية» وقال للصحافيين قبيل افتتاح القمة امس في مبنى متحف واشنطن، وجلسة اولى استغرقت خمس ساعات، ان «أحد مخاطر ازمة كالتي نجتازها هي ان يبدأ البعض باعتماد سياسة حمائية»، مشيراً الى ان القادة «اجروا نقاشاً جيداً وصريحاً مساء الجمعة»، ومؤكداً أن «الازمة لم تنته بعد ولا يزال الكثير مما يجب عمله».

وقال خادم الحرمين، في كلمته امام القمة، مخاطباً الرئيس المجتمعين، «إن العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول حتم وجود الدول الناشئة المهمة في عضوية المجموعة، ما يجعل دورها حيوياً وضرورياً في التصدي للقضايا الاقتصادية العالمية».

واعرب عن الامل بالوصول إلى نتائج إيجابية لمعالجة الأزمة والتخفيف من آثارها، والمساهمة في استعادة الاقتصاد الدولي نموه الطبيعي، وكذلك في وضع أسس متينة للنظام المالي الدولي بما يمنع حدوث مثلها مستقبلاً.

وشدد على اهمية التنسيق والتعاون الدولي لإيجاد حلول مناسبة بعدما كشفت الازمة أن «العولمة غير المنضبطة والخلل في الرقابة على القطاعات المالية أسهمتا في الانتشار السريع لها».

واشار الى إن من أهم الدروس التي أتت بها هو انه لا يمكن للأسواق تنظيم نفسها، ولذلك فان الحاجة ماسة وملحة لتطوير الجهات والأنظمة الرقابية على القطاعات المالية وتعزيز دور صندوق النقد الدولي في الرقابة على هذه القطاعات في الدول المتقدمة.

واكد الملك عبدالله أهمية مراعاة الآثار السلبية لأي سياسات تتخذها دولة ما على الدول الأخرى إلا انه وللأسف، فان معاناة الدول الفقيرة ستزداد، أما يجعلها غير قادرة على تحمل آثار هذه الأزمة، كما أنها ستكون في أوضاع مالية أصعب تجعل من تحقيقها لأهداف التنمية الألفية ابعد من أي وقت مضى.

واعرب عن امله بان تقوم الدول المانحة وكل من صندوق النقد والبنك الدوليين والمؤسسات المالية الأخرى بدورها في دعم الدول النامية خصوصاً الفقيرة منها لتتمكن من مواجهة آثار الأزمة على اقتصاداتها.

واعلن إن «منطقتنا ليست بعيدة عن التأثر بهذه الأزمة، وبدورنا سنستمر باتخاذ السياسات الاقتصادية الضرورية لمواصلة اقتصادنا النمو. وللعمل على ضمان ذلك، سنواصل تنفيذ برنامج الاستثمار الحكومي بالإنفاق على المشاريع والخدمات الأساسية، وتعزيز الطاقة الاستيعابية»، وقال: «نتوقع ان يتجاوز برنامج الاستثمار للقطاعين الحكومي والنفطي الـ ٤٠٠ بليون دولار خلال الخمس سنوات المقبلة».

واعلن خادم الحرمين الاستمرار بدور بلاده في ضمان استقرار السوق النفطية، وفي مساعدة الدول النامية بالتعاون مع المجتمع الدولي، لضمان عودة الانتعاش والنمو للاقتصاد العالمي». واشار الى سياسة المملكة ودورها المحوري والمهم في الاقتصاد العالمي، وعملها لاستقرار سوق النفط الدولية، مع الاخذ في الاعتبار مصالح الدول المنتجة والمستهلكة. ودعا الى « تعاون الدول المستهلكة من خلال عدم استهداف النفط بسياسات تؤثر سلباً فيه».